المدير التنفيذي للهيئة العليا للأدوية د.عبدالقادر الباكري في لقاء مطول مع «الأمناء»:

سحب (٨٦) صنفا من الأدوية غير الصالحة من السوق

حذرنا (١٦٠) شركة للأدوية والمستوردين من التلاعب

التعاون مع دول الخليج أثمر نتائج إيجابية بضبط أدوية غير صالحة

في 2020 تم شراء معدات وأجهزة متطورة للقيام بفحص نوعي وكمي

بتعاون مصلحة الجمارك نستطيع مراقبة كل أصناف الأدوية

«الأمنـاء» لقـاء/ خديجة الكاف:

قامت دوائر الهيئة لعليا للأدوية والمستلزمات الطبية بأعمال تواكب متطلبات تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقـم (70) لعـام 2018م القاضي بتحويل المركز الرئيـس للهيئة إلى العاصمـة الجنوبية عدن إلى جانب تأهيل مختبر الجـودة ليواكب كل المتغيرات ورفع قدرته الاسـتيعابية والتحليلية وتعـدد أغراضه ليصبح مختـبرًا وطنيًـا مرجعيًـا إقليميًا يحتذى به والاهتمام بأوضاع فروع الهيئة بمحافظـات الجنوب وربط أنشطتها بالمركز الرئيس.

وعملت إدارة الهيئة خلال 2020 م على تنفيـذ العديد من المهام، وظلت أبوابها مفتوحة وتمارس نشـاطها في ظل ظـروف اسـتثنائية تتمثل بانتشار جائحة كورونا في العاصمة الجنوبية عدن.

ولتسليط الضوء على دور الهيئة العليا للأدوية والمسـتلزمات الطبية خلال عـام 2020م، أجرت «الأمناء» لقاءً مطـولًا مع المديـر التنفيذي للهيئة العليا للأدويـة د. عبدالقادر الباكري.

الباكري يتحدث لـ«الأمناء»

وتحدث المديـر التنفيذي للهيئة العليا للأدوية والمسـتلزمات الطبية د.عبدالقـادر الباكـري عن خطة الهيئة العليا للأدوية والمسـتلزمات الطبية لعام 2020م، والتي شـملت عديد المهام أهمها النهوض بأعمال دوائر الهيئة لعليـا للأدوية لتواكب متطلبات تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقـم (70) لعـام 2018م القاضي بتحويل المركز الرئيـس للهيئة إلى العاصمة الجنوبية عدن، إلى جانب تأهيل مختبر الجـودة ليواكب كل المتغيرات ورفع قدرته الاسـتيعابية والتحليلية وتعدد أغراضه، وغيرها.

وقال إن « جائحة كورونا شكلت في عام 2020م أبرز التحديات، حيث تأثرت بها مجمل نظـم الحياة في عديد دول العـالم، فكثير من الدول أغلقت أبوابها أمام حركة المسافرين وتوقفت حركة السـفر، وواجهت عمليات شـحن البضائـع عراقيل جمة كـما أن تأثر عديـد المصانع تسبب بشحة المعروض من البضائع ومنها مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية».

وأضاف: "ظلت أبواب الهيئة العليا للأدوية مفتوحة وتمارس نشاطها في ظل الظروف الاستثنائية، وهي انتشار جائحة كورونا في العاصمة الجنوبية عـدن، فكانت تقع عليها مسؤولية عالية من خلال اللجوء إلى بعض التدابير للحيلولة دون حدوث عجز أو اختناقات في السوق المحلية لبعض الأصناف الحيوية من الأدوية والمستلزمات الطبية».

وأشار إلى أن: «إدارة الهيئة عملت خلال عام 2020 م قامت على تنفيذ العديد مـن المهام ومنهـا: تدريب (60) كادرا صيدلانيـا في مجـال الممارسـة الجيدة للتصنيع الدوائي، وعقد دورة نوعية لمدة (3) أسـابيع لكادر مختبر الرقابـة الدوائية في مجال آلية التحليل والفحص بأجهزة (HPLC)". مؤكدًا أنـه: «تم تدريب فريق قسم الميروبلوجي تدريبا نوعيا يتوافق مع طبيعة المهـام المنوطة بالقسم، وتم ابتعاث (2) من صيادلة مركز التيقظ الـدوائي للتدريب في الهند، وتمت مشـاركة لأحد كوادرنا في اجتماعات التيقظ الدوائي التي عقـدت في لبنان واثنـان من كادر التيقظ في الاجتماعات التي عقدت بالمملكة العربية السعودية".

وتابـع: «تم عقـد اتفاقية بـين الهيئـة العليـا للأدوية والهيئة العامة للموا صفـا ت و ا لمقا ييـس والتي بموجبها تم انتقال بعض صلاحيات هيئة المقاييس للهيئة العليـا للأدوية للهيئة العليا للأدوية، ومنها تسجيل مشروبـات الطاقـة وإدارة عملية استيرادها والرقابة على تداولها وتم إنجاز البرنامج الإلكتروني للأدوية الخاضعة للرقابـة الدولية لضمان السـيطرة عليهـا وضبـط عملية صرفها والسـير بتنفيـذ الاتفاقية الموقعـة بين الهيئـة العليا للأدوية وجامعة عدن في التعاون المشـترك على مختلف الصعد وتم النزول لفرق إشرافية ولجان مـن المركز الرئيس للهيئـة العليا إلى كل من محافظات الجنوب المحـررة، وهي (حضرموت "الساحل والوادي"، وشبوة، ولحج، والضالع)، بالإضافة إلى محافظتي (تعز والحديدة) اليمنيتين».

وأكـد أن «دوائر الهيئـة العليا للأدوية نفذت العديد من المهام التي تضمنتها خطة الهيئة لعام 2020 م وهي أن دائرة التسجيل والتراخيص شاركت في الدورة التدريبية الخاصة بالتخطيط وإعداد الخطط التنفيذية في أكاديميـة العلوم والدراسـات المصرفية ورشـة عمل حول إدراج مفهوم التيقـظ الدوائي في مناهج كليات الطب والصيادلة".

وأضاف: «مركز التيقظ والسلامة الدوائية حديث العهد والتأسـيس، ولكنه كبير الأثر، وقد حققنا نقلات في طبيعة عمل الهيئة العليا للأدوية ببصمات واضحة امتد اثره للمحيط الاقليمي»، مشيرا إلى أنه "أصبحت وزارات الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي تنـشر وتعمـم بلاغات وتعاميـم الهيئـة العليـا للأدوية الصادرة عن مركز التيقظ والسلامة الدوائيـة، وقد زاد عـدد الأصناف المسحوبة من السوق المحلية بالعام السابق (27) صنفا فيما بلغت عدد التعاميم الخارجيـة التي تم نشرها وتعميمهـا للأصناف المسـحوبة (105) أصناف».

وتابع: «للمركـز الوطني للتيقظ والسلامة الدوائية في عام 2021م، الذي بدأنا نسـير به، آفاق أوسـع ومجال إبـداع للعمـل». مؤكدًا أن: «المركـز واجه عددا مـن صعوبات في مواجهـة جائحة كوفيد19وفي حمـلات التوعية وزيارة المنشـآت الصحية".

وأشار إلى أنه: «في عام 2020م تم شراء معدات وأجهـزة متطورة جدا ستمكن الفحص الجيد النوعي والكمـي، حيث يتم أكـبر عدد من الفحوصات، وتمكنا من فحص أدوية كنا لا نستطيع فحصها بالسابق».

واسـتطرد: «تم الاهتمام بمركز التيقظ الدوائي خلال الآثار الجانبية للاسـتخدام، حيث كان في السنتين الماضيتين نشـاط كبـير وتحصلنا على تقارير وشـكاوي من صيادلة وعاملين صحيين ومواطنين عن أي تغيرات في أدوية واستخدام الأدوية والآثار الجانبيـة لها، وكذلك ضباط لاتصال وتبادل المعلومات مع مجلس التعـاون الخليجي، ورصـد الآثار الجانبية في حال ظهور أي أعراض كانت كلها مفيدة في ضبط الأدوية».

سحب أدوية

وأكد الباكـري أنه تـم "إنجاز أنشـطة عديدة خلال عام ٢٠٢٠م أبرزها النـزول الميداني لمراقبة الآثار الجانبية للأدوية ما بعد الاسـتخدام وسـحب العديد مـن الأدوية التي توصلنا إلى عدم صلاحيتها".

وأشـار إلى أهمية «التعاون مع دول الخليج العربي في مجال الترقب الدوائي والذي أثمـر نتائج ايجابية في التوصل لضبـط بعض أصناف الأدوية غير الصالحة من خلال تبادل المعلومات بـين بلادنا ودول الخليج العربي".

وقـال: "تم خلال عـام ٢٠٢٠م إعطـاء (١٦٠) تحذيـرا لشركات الأدوية والمسـتوردين، كما تم خلال ٢٠١٩م سـحب (٣٦) صنفـا من العلاجات المخالفة للمواصفات وتم سـحب (٦٠) صنفا في ٢٠٢٠م من خلال تفعيل عمليـة الرقابة وأيضا من خلال تلقينـا للبلاغات من قبل المواطنين».

وأضـاف: «فيما يخـص تفعيل عمـل مختـبرات وقيـاس جودة الأدويـة وتوفر الأجهـزة والمعدات الطبية اللازمة لذلـك، أعادت الهيئة إصلاح وتشـغيل أجهزة المختبرات التي تعطلت وتضررت نتيجة لحرب ٢٠١٥م، كـما تـم خـلال الأعوام الماضية شراء وإدخال أجهزة جديدة وأجهزة فحص بما يزيد عن (٧٠٠) ألف دولار بتمويل ذاتي».

وأكد: "أهمية دعم الأشـقاء في دولة الكويت لإعادة بناء مبنى الهيئة العليا للأدوية والمسـتلزمات الطبية الـذي دمرته الحـرب، وكذا دعمهم اللامحدود للقطـاع الصحي والذي نال الكثير من أوجه الدعم».

وقـال: "فيما يخص التنسـيق والتعاون مـع الجهات الأخرى لدينا اتفاقيات تعاون مع هيئة المواصفات والمقاييس، وكذا مـع جامعة عدن والجامعات الأخرى من خلال إجراء الدراسات في مسـاقات الماجستير والدكتوراه، واسـتخدام المختبرات الخاصة بالهيئة من قبل طلاب كلية الصيدلة وغيرها».

وأضـاف: «تـم تمويـل بعض الدراسات والأبحاث العلمية، ناهيك عن الـدورات التأهيليـة والورش العلمية التي نسـعى مـن خلالها لتأهيل كوادر الهيئة والعاملين فيها والمرافق ذات الصلة".

وتابع: «تـم التعاون مع مصلحة الجمارك بجهود مشتركة وإيجابية لدينا وفي جميع المنافذ على جميع المسـتلزمات الطبية التي في منفذ الوديعة أو الشحر أو المكلا أو سيئون وموانئ عدن البحـري (ميناء عدن وميناء المعـلا) وبتعاون الجمارك نستطيع نراقب كل الأصنـاف الأدويـة والمنافذ الرسمية".

وأكمـل: «عملنـا مشـترك مع الهيئة العامة للمواصفات ولدينا موقع مشترك وموقع إلكتروني مشترك (الغذاء والدواء)، ولدينا موقـع إلكتروني وخط ساخن الرقم المجاني (800860)، وهنـاك بعض الصيدليات يشـكون نقص بعض الأدويـة، ونحن نريد معلومات دقيقـة بنقص الأصناف المطلوبة والتأكـد من جودة الأدوية فنحـن في الهيئة نتعامل مع جميع الشركات الأدوية ونلتزم بالمواصفات الدستورية لأي دواء". مشيرًا إلى أن: «الأدوية متوفرة بشكل طبيعي».

وقـال الباكـري: «أقيمت دورة الخزن الجيد، حيث تم تدريب شركات الأدوية والـوكلاء وتجـار الجملة والمختصين بأعـمال الخزن والنقل 2021م، كما عقدت دورة تدريبية في مجال الممارسـة الجيدة بمختبرات الأدوية لمـدة (10) أيام خلال فبراير 2021م".

وأضاف: «تم سـحب أصناف من الأدوية من سـوق لعدم مطابقتها للمواصفات نتيجة تأثرها بالرطوبة وبالحـرارة والإضـاءة وعوامـل أخرى، وأيضا الخـزن لفترة طويلة يتأثـر بسـببها الدواء وتسـمى (الثابتية الـدواء) بمعنى عدم قدرة الدواء مواجهـة الرطوبة والحرارة والإضاءة".

واختتـم حديثـه لـ«الأمنـاء» بالقـول: «مجلـس وزراء الصحة العرب قاموا عـام 2019م بتكريم وزارة الصحة العامة والسكان ممثلة بوزير الصحـة العامة والسـكان السـابق د.ناصر محسـن باعوم بشهادة التميز، حيث اعتبروا الوزارة عملت بظروف اسـتثنائية ومثلت نموذجا اسـتثنائيا في ظل الحرب، وعلى الجهات المعنية تقدير الجهود التي تقوم بها وزارة الصحة في ظل مواجهة جائحة كورونا وغيرها من الظروف الصحية».